جَدلية الأمن والقوة مِن مَنظور النظرية الواقعية الجديدة: دِراسة نظرية إستراتيجية

الباحث الأَول: أحمد زهير عبد الرزاق أَحمد / كُلية العلوم السياسية – جامعة الموصل

الباحث الثاني: أ.م.د. مَروان سَالِم علي / كُلية العلوم السياسية – جامعة الموصل

المُلخص

تعد النظرية الواقعية عموماً ولاسيما الواقعية الجديدة من أول النظريات في ميدان علم العلاقات الدولية التي أكدت على أهمية القوة ودورها في السياسة الدولية، إذ تؤكد الواقعية البنيوية في إطار النظرية الواقعية الجديدة على وجود علاقة جدلية بين الأمن والقوة، توجب من الدولة الاهتمام بِمقدار القوة التي تنشدُها لتحقيق أمنها، فوفقاً للمنظور الواقعي البنيوي الدفاعي فإنَّ زيادة الدولة لقوتها إلى الحد الأقصى؛ سوف يقود إلى الإخلال بأمنها ومن ثم إقصائها بسبب إخلالها بموازين القِوى السائدة، في حين ذهبت الواقعية البنيوية الهجومية إلى أنه يستوجب من الدولة لضمان أمنها العمل على زيادة قدراتها الهجومية إلى أقصى حد لأجل ضمان أمنها القومي، وهذا الأخير لا يتحقق إلا إذا استطاعت الدولة تحقيق اختلال إيجابي في ميزان القِوى. أمّا الواقعية الميركنتالية فتذهب إلى أنه بتحقيق الدولة للهيمنة على النظام الدولي تستطيع ضمان أمنّها القومي، وتحقيق استقرار النظام الدولي، بشرط امتلاكها للقوة العسكرية المتفوقة لإرغام الدول الأخرى للخضوع لهيمنتها مُكرهة، والقوة الاقتصادية لإغراء القوى الأُخرى بميزات هيمنتها ومن ثمّ الخضوع لها طواعية.

الكلمات المفتاحية: الأمن، القوة، الواقعية الجديدة، توازن القِوى، التوازن الناعم.

The dialectics of security and power from the perspective of neo-realist theory: a strategic theoretical study

Res. Ahmed Zuhair Abdul Razzaq Ahmed

Assist.Prof. Dr. Marwan Salem Ali

Abstract

Realist theory in general, and especially neorealism, is considered one of the first theories in the field of international relations that emphasized the importance of power and its role in international politics. Structural realism, within the framework of neorealist theory, emphasizes the existence of a dialectical relationship between security and power, which requires the state to pay attention to the amount of power it seeks To achieve its security. according to the defensive structural realist perspective when the state increases its power to the maximum extent; this will lead to a disruption of its security and thus its exclusion due to its disruption of the prevailing balance of power, while offensive structural realism holds that in order to guarantee its security, the state must work to increase its offensive capabilities to the maximum extent in order to guarantee its national security, and the latter cannot be achieved unless countries are able to achieve a positive imbalance in the balance of Power.

Keywords: security, power, neorealist, balance of power, soft balance.

لمُقدمة

سعت النظرية الواقعية الجديد لمحاولة تفسير واقع السياسة الدولية انطلاقاً من تأثيرات فوضوية النظام الدولي الناتجة عن غياب الحكومة العالمية، إذ ترتب على هذه الفوضوية انعدام الشعور بالأمن بين الدول؛ الأمر الذي دفع بها لمحاولة توفير أمنها المفقود من خلال القوة مِما أوجد علاقة جدلية بين كل من القوة والأمن بالشكل الذي جعل كُل واحد منهما يتأثر بالآخر. وقد شهدت النظرية الواقعية البنيوية ظهور تيارين داخلها سعى كل واحد منهما لتفسير هذه الجدلية، فذهبت الواقعية الدفاعية إلى التأكيد على أهمية الحفاظ على القدر المناسب من القوة لأجل حفاظ الدولة على أمنها، في حين ذهبت الواقعية الهجومية ضمن التيار البنيوي إلى التأكيد على ضرورة زيادة القوة لأقصى حد لأجل ضمان أمنها المفقود. أمّا الواقعية الميركنتالية فذهبت إلى أنَّ وجود قوة مهيمنة قادرة على تقديم مزايا أمنية واقتصادية للدول الاخرى، هو ما يمنع القوى الاخرى من منافستها طالما بقيت قادرة على تقديم مثل تلك المنافع لبقية الدول، وهذا يتطلب منها تحقيق تفوق عسكري واقتصادي.

أهمية البحث: تظهر أهمية البحث في تناوله للنظرية الواقعية الجديدة التي تعد أحد أهم النظريات التي تطرقت لمفهوم القوة، والذي يُشكل مفهوماً مركزياً من مفاهيم عِلم العلاقات الدولية لما له من علاقة بالأمن الذي يُشكل هدف الدول الأساسي، استناداً إلى طبيعة توازنات القوة فيما بينها نظراً لاهتمام الدول الدائم بطبيعة توزيع القُوة بينها لما لهُ من تأثير في حالتها الأمنية. فضلاً عن تقديم البحث تأصيلاً فكرياً نظرياً استراتيجياً للنظرية الواقعية الجديدة، ومحاولتها السعي لِبيان الافتراضات والمفاهيم التي جاءت بها وطروحاتها بخصوص الأمن والقوة في إطار توازن القِوى.

إشكالية البحث: لما كان أمن الدولة المُهدَّد بفعل فوضوية النظام الدولي هو الهدف الأهم للدولة، والذي يفرض عليها في ظل الاعتماد الذاتي في النظام الدولي السعي للحصول على القوة لتحقيق أمنها، لِذا يُثير البحث تساؤلاً رئيساً يُمثل إشكاليته وهو، ما مقدار القوة

اللازمة التي ينبغي على الدولة الوصول إليها، لتوفير الأمن والبقاء في ضل البيئة الفوضوية التي تتسم بانعدام اليقينية؟

فرضية البحث: في إطار الواقعية الجديدة ترتكز النظرية الواقعية البنيوية على فرضيتين مُتعارضتين بشأن مقدار القوة اللازمة لصيانة الدولة لأمنها، الأولى وهي التي طرحتها الواقعية الدفاعية تنطلق من فكرة أنَّه كُلما كان تحقيق الدولة للحد الاقصى من القوة يُشكل تهديداً لأمن الدول الأخرى ويدفع إلى تشكيل التحالُفات التي تعاقب الدولة على تعظيم قوتها، كلما دفع ذلك الدولة لتحقيق القدر الكافي من القوة، في حين ذهبت الواقعية الهجومية إلى أنَّه كلما كان خفض الدولة لمقدار قوتها يخُل بأمنها كلما دفع بها ذلك للعمل على تعظيم قوتها إلى الحد الأقصى. في حين تذهب الواقعية الميركنتالية إلى أنه كلما أرادت الدولة ضمان أمنها باستقرار هيمنتها على النظام الدولي، كلما استوجب منها العمل على تعزيز قوتها العسكرية والاقتصادية.

هدف البحث: يهدُف البحث للتعرف على فروض ومفاهيم النظرية الواقعية الجديدة، والكشف عن تياراتها المتنوعة، وبيان العلاقة بين الأمن والقوة في إطارها. واستقصاء الوسائل التي حددتها هذه التيارات لضبط علاقات القوة في بين الدول بالشكل الذي يضمن أمنها.

مناهج البحث: لقد اعتمد البحث على مناهج بحثية عديدة ومنها المنهج التحليلي لغرض تحليل المفاهيم والفرضيات النظرية التي جاءت بها النظرية الواقعية الجديدة. كما تمت الاستعانة بالمنهج التاريخي لأجل مُتابعة تطورات النظرية الواقعية الجديدة.

تقسيم البحث: للوقوف على الجدلية التي تطرحها النظرية الواقعية الجديدة بين الأمن والقوة فقد تم تقسيم البحث إلى محورين رئيسين:

المِحور الأول: النظرية الواقعية الجديدة: الفرضيات والمفاهيم.

المِحور الثاني: الواقعية الهجومية والدفاعية وجدلية الأمن والقوة.

المحور الأول

النظرية الواقعية الجديدة: الفرضيات والمفاهيم

سعت النظرية الواقعية الجديدة لتفسير سلوكيات الدول انطِلاقاً مِن تأثيرات الفوضوية التي تسود في البيئة الدولية الأمر الذي يجعل من الدول تستشعر إنعدام الأمن؛ مَما يدفعها للبحث عن القوة لتوفير أمنها المفقود، ولقد شهت النظرية الواقعية الجديدة تيارات متنوعة والتي تتمثل بالتيارات الآتية:

أولاً: الواقعية البنيوية أو الهيكلية structural realism

سعى عالم السياسة الأمريكي كينث والتز (١٩٢٤-٢٠١٣) في كِتابه (نظرية السياسة الدولية) في العام ١٩٧٩، لتقديم نظرية علمية تُسهمُ في فَهم وتحليل البيئةُ الدولية سواءً مِن حيثُ طبيعتها أَم الوحدات المكونةُ لها بالشكل الذي يُساعد على تحليل التفاعُلات بين الدول في النِظام الدولي، لِذا قدم مجموعة من الافتراضات والمفاهيم النظرية التي شكلت أساس النظرية الواقعية البنيوية وهي:

١. **الافتراضات النظرية:** وضع والتز مجموعة مِن الافتراضات حول واقع السياسة الدولية وفواعلها وفق ما يأتي:

أ. **فوضوية النِظام الدولي:** التي تنشأ مِن عدم وجود سُلطة عُليا تتحكم في الدول وتُحدد سلوكها وتفرض عليها قواعد عمل، وهو أَمر لا تقبل بهِ الدول بِحكُم السيادة[١]، لِذا يُوجد احتمال كبير للحرب بينها نظراً لغياب ما يضمن عدم قيام دولةٍ ما باستخدام القوة ضد دولة أخرى[٢]، وبسبب ذلك فمِن الطبيعي أنَّ تتصرف الدول كافة بالطريقة ذاتها، إذ تسعى قاطبةً إلى تحقيق أمنها، فهي إذاً مُتشابِهة في الوظيفة مُختلفة في قدرتها على أدائها لاختلاف قُدراتها[٣]، فالواقعية البنيوية ترتكز في دِراستها لِسلوك الدول على المسرح الدولي انطِلاقاً مِن تأثيرات فوضوية النِظام الدولي في وحداته، وليس من الطبيعة البشرية[٤]. وكما يتضح في المُخطط رقم (١).

المُخطط الرقم (١)

وحدات ومُرتكزات التحليل لدى كينيث والتز

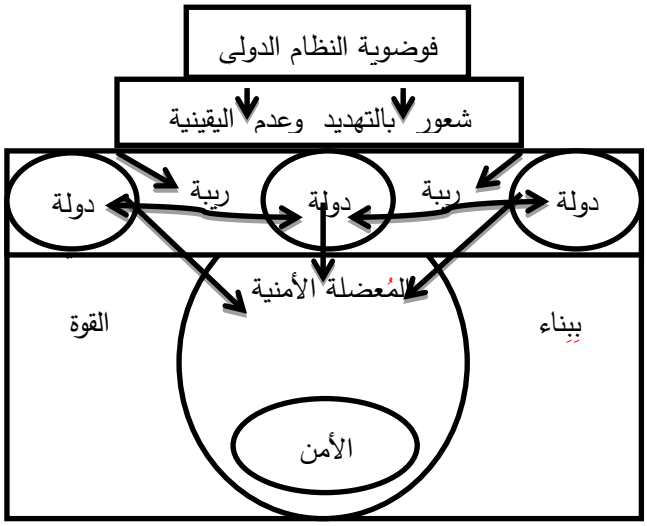

المُخطط مِن إعداد الباحث.

ب. **الدولتية:** تُشكل الدول القومية لدى والتز الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية لاحتكارها حق استِخدام الوسائل العسكرية بشكل قانوني داخل إقليمها، وبفضل حيازتها للقوة العسكرية المُنظمة في شكل جيوش؛ لِذا فهي تُمثّل أَعلى سلطة موجودة في النِظام، وعلى الرغم مِن إقرار والتز بتشكُل فواعل جديدة مِن غير الدول مثل الشرِكات المُتعددة الجنسيات والمُنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية[٥]، إلاَّ أنه يجد بأن النِظام الدولي يقوم أساساً على التعامُل بين الدول، ويعدُ تأثير الفواعل الأخرى من غير الدوليُ ثانوياً في أفضل الأحوال[٦]، لِذا فقد اضاف تعديلاً على فرضيات الواقعية التقليدية، وانتقل بوحدة التحليل من الدولة إلى النظام الدولي، والاستناد على فوضوية النظام الدولي بدل الطبيعة البشرية بوصفها مرتكزاً للتحليل كما يتضح في المُخطط رقم (١).

٢. **المفاهيم النظرية:** حدَّدَ والتز مجموعة مِن المفاهيم النظرية، التي تتعلق بطبيعة النِظام الدولي، وحالة الأمن بين الدول، ووسيلة تحقيق الاستِقرار في علاقات القوة بين الدول وهذه المفاهيم هي:

أ. **الطابع البنيوي للنظام الدولي:** اعتمد والتز على مفاهيم النظريات الاقتصادية لصياغة نظرية في السياسة الدولية، فعدد الشركات الكُبرى الموجودة في السوق هيَ التي تُحدد بنية السوق ونمطه، وهذه البُنية هي التي تُحدد السلوك المتوقع مِن كُل شركة، فإذا كانت بنية السوق احتِكارية، يتجه سلوك الشرِكات لهيمنة بعضها على البعض الآخر، في حين تتوجه الشرِكات الكُبرى في البنية التنافسية لموازنة بعضها للبعض الآخر[٧]. فهو يرى أنَّ الدولة كفاعل في بُنية النِظام الدولي تُشبه الشرِكة في نظام السوق، ويُقابل التوازن في نظرية الاقتصاد الجزئي توازن القِوى في النِظام الدولي، وتقابل العقلانية وتعظيم الرِبح في الاقتصاد الجزئي العقلانية والقوة في السياسة الدولية، وتَتشابه في النِظام الدولي الدول في وظيفتها لتحقيق البقاء لكنَّها تختلف في قُدراتها على أدائها وهذه القدرة هي التي تُحدد موقها في التراتبية الدولية[٨].

ب. **الأمن:** يجد والتز أنَّ الهدف الأساسي للدولة هو هدف البقاء لأنهُ شرطٌ مُسبق لتحقيق باقي الأهداف الأخرى جميعاً وفي هذا الصدد يقول "بعد دافع البقاء تتعدد أَهداف الدول إلى ما لا نهاية؛ فهي قد تتراوح بين الطموح لغزو العالم والرغبة الانعزال"[٩]، ولضمان أمنها تسعى الدول قطابةً لزيادة قوتِها ليس بوصفها غاية بل بِوصفها وسيلة لتوفير الأمن بسبب الفوضوية، إذ أنها تتبنى نهجاً عقلانياً في سياساتها لتحقيق ذلك، ويجب على الدول في ظل النظام الدولي المُفتقر السلطة العليا أن تعتمد على العون الذاتي لتحقيق الأمن وتميل الدول إلى التهديد بالقوة العسكرية أو استخدامها لتأمين هدف البقاء في السياسة الدولية. ويستدل ميرشايمر أيضاً على أهمية البقاء بمقولة جوزيف ستالين الذي طرح فكرة مُعبِرة عن هذا المعنى في العام١٩٢٧ بقوله: "نستطيع ويجب أن نبني الاشتراكية في الإتحاد السوفيتي، لكن للقيام بذلك يجب قبل كُل شيء أن نكون موجودين"

فميرشايمر يرى بانه يمكن للدول أن تسعى وراء الأهداف الاخرى، لكن عليها قبل كُل شيء أن تضمن أمنها لِذا فهو أكثر أهدافها أهمية[١٠]. ويشكل الأمن العسكري لدى والتز أهم مسؤوليات الدولة إذ تستطيع الدولة فيه أن تُدافع عن نفسها تجاه التهديدات الخارجية وعلى الرغم من إقرار والتز بأهمية القدرة الاقتصادية فضلاً عن الاستعداد العسكري، لكن يتفوق الأخير لديه إذا وجَد تنافس بين العاملين[١١]، ونظراً لعدم وجود ما يمنع دولةٍ ما مِن استخدام القوة ضد دولة أخرى، فان سعي الدول لتوفير أمنها ببناء قدراتها العسكرية في سياق توفير أمنها الشخصي بسب عدم اليقينية التي تفرضها فوضوية النظام الدولي، سيقود إلى تعزيز انعدام الأمن في الدول الأخرى؛ مِما يخلق المُعضِلة الأمنية، والتي تقود إلى سلسِلة لا تنتهي من الأفعال وردود الافعال المُتبادِلة في مجال بِناء القدرات العسكرية.

ت. **توازن القِوى:** ويؤكد والتز على أهميته لضمان الدولة لأمنها في علاقات القوة، ولتحقيق الاستقرار في النظام الدولي، ويصنفهُ إلى شكلين، التوازن الداخلي ويتمثل بتعزيز الدولة لقدراتها العسكرية الوطنية، والتوازن الخارجي المُتمثل بتشكيل التحالفات، ويؤكد في الشكلين على استخدام الوسائل العسكرية لردع التهديدات وتحقيق الأمن[١٢]، إذ يقوم الضُعفاء بالتحالف لموازنة الاقوى، لأجل التصدي لهيمنتهُ أو مسعاه للهيمنة على النظام، وهي ظاهرة في رأيه تتكرر وترتقي إلى مرتبة القانون، فالدول في حالة الفوضى تتوازن ضد الأقوى بدلاً من التحالُف معهُ، ففي ظل الفوضى الدولية فإن مُسايرة القوة الصاعِدة يعني الوقوع فريسة لتلك القوة في المستقبل القريب[١٣]. وحتى في حالة عدم وجود سياسة مُنسقة تهدف لتحقيق التوازن فان توازن القِوى بِحسب والتز ينشأ في ظل نظام المُساعدة الذاتية، نتيجةً للتفاعُلات والتعامُلات بين الدول تماماً على غِرار التوازن الحاصل بين الشرِكات، مِما يُشكل لديه الوسيلة الوحيدة والاجدى لردع سلوكيات الدول العدوانية لبعضها تجاه البعض الآخر، وفي رأيه إنَّ الدول المتوازنة لا تنزلق في حروب ضد بعضها البعض الآخر، ويحولُ توازن القِوى في نظر الواقعيين الجدد من دون إنهيار

النظام الدولي ويحفظ إستقراره[١٤]، ويعتقد والتز وعلى وفق نظرية احتكار القلة إنَّ نظام التوازن ثنائي القطب يضمنُ الاستقرار والسلم الدوليين بشكل أكبر من التوازن المتعدد الأقطاب[١٥].

وتكمنُ ميزة نِظام ثُنائي القطب بالاعتماد على الذات، ويقينية المخاطر، بخِلاف النِظام مُتعدد الأقطاب، وتُمثل المُنافسة في الأنظمة المُتعددة الأقطاب تعقيداً أكثر مِن المُنافسة في الأنظمة الثنائية القطبية لأن حالات عدم اليقين بشأنَّ القدرات النسبية للدول تتضاعف مع تزايد الأَعداد، ولأن تقديرات تماسُك التحالُفات وقوتها يصعب تقديرها[١٦]، ومع ذلك يَقرُ والتز أنَّ للنِظام الثُنائي القطبية مخاطر تَتَمثل بسوء التقدير الذي يؤدي لسلسِلة مِن الأَحداث قد تنتهي بتغيير التوازن، مِما يدفع القِوى العظمى نحو الصراع والحرب، ويتَمثل الخطر الثاني برد الفعل المُفرط، وهوَ الأهون لأنهُ يُكلف مالاً فقط ويؤدي إلى حروب محدودة يمكن السيطرة عليها[١٧].

ثانياً: الواقعية الميركنتالية Mercantile realism

يعد عالم السياسة والاقتصاد الأمريكي روبرت غيلبن (١٩٣٠-٢٠١٨) أبرز رموز هذا الاتجاه النظري، ويجد بأن طبيعة العلاقات الدولية هي صِراع دائم حول الثروة والقوة بين وحدات مُستقلة تتفاعل في حالة مِن الفوضى[١٨]، والنِظام الدولي لدى غيلبن هو "مجموعة مِن الكيانات المتنوعةُ التي يوحِدُها التفاعلُ المنُتظم طبقاً لشكل من أَشكال السيطرة"، فهو يتضمن كيانات مُتفاعِلة تُشكّل الدول أَهمُها، وتفاعُلاتها تَتَراوح بين الصِراع والتعاون[١٩]. وعلى الرغم مِن فوضوية النِظام الدولي إلا أنه يخضع لنوع من سيطرة القِوى الكُبرى في النظام، إذ تخضع الدول الصغرى لهيبتها وقيادتها نتيجةً للمكاسب الأمنية والاقتصادية التي تقدمها تلك الدول الكُبرى أو لخشيتها من قوتها العسكرية، وتخضع الدول الصغرى أَيضاً للقواعد التي تضعُها الدول الكُبرى والتي تعكس مصالحها لتنظيم التفاعُلات فيما بينها في الميادين الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية، وتنتفع منها باقي الدول فتخضع لها طواعيةً أو تخضع لها مُرغمة[٢٠].

ويرى غيلبن أن التفاعل ما بين وحدات النظام أدت إلى تغيرات مهمة، حيث أصبح العامل الاقتصادي قاعدة التغيرات في توزيع القدرات بين النظام الدولي، وهذه التغيرات الدولية لم تُغير من الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، وإنما غيرت في العامل أو البعد المحدد لهُ أي الانتقال من نظام دولي يرتكز على عنصر ومفهوم القوة العسكرية إلى نظام دولي سمته الأساسية هي اقتصادية بامتياز[٢١].

١. **التغيير في النظام الدولي:** يُمثل العامل الاقتصادي لدى غيلبن المُحرك لسلوكيات الدول ووسيلة التغيير وليس العامل العسكري فَحسب، ويحدثُ هذا التغيير بعد حرب شاملة[٢٢]، ويتحقق استقرار النظام وتوازنه لدى غيلبن عند قناعة الدول بعدم وجود مكاسب من التغيير، وبخلاف ذلك ستسعى الدول لتغيير النظام عندما تفوق المكاسب المغارِم، بالتوسع الإقليمي السياسي والاقتصادي، إلى أن تتساوى التكاليف مع العوائد أو تتجاوزها[٢٣]، وبتحقق التساوي بين العوائد والتكاليف للمزيد من التوسع؛ فان التكاليف الاقتصادية للحِفاظ على الوضع الراهن، تنمو بشكل أكبر من القدُرة الاقتصادية للحفاظ على الوضع القائم، وفي حالة عدم معالجة هذا الاختلال، فإن النظام سوف يتغير وتنبثق حالة توازن جديدة تعكس إعادة توزيع القوى[٢٤].

٢. **استِقرار النِظام الدولي:** يجد غيلبن بخلاف كينيث والتز بأنَّه ليس نظام التوازن ثنائي الاقطاب هو الذي يُحقق الاستقرار، وإنما بالهيمنة يتحقق الاستقرار لان التفوق والسيطرة على مستوى النظام الدولي لا يرتبط بالقدرات العسكرية فحسب وإنما بالقدرات الاقتصادية أيضاً[٢٥].

وتَتَشكل قناعة الدول بالنظام القائم وعدم سعيها لتغييره نتيجة للمكاسب المُتحققةُ مِنهُ وارتفاع تكلفة تغيير النظام مقارنة بالمكاسب المتوقعة مِن ذلك؛ مِما يُشكل ردعاً للتغيير أمام القِوى الأخرى[٢٦]، وهذا لا يتحقق إلاَّ بوجود دولة تتمتع بقوة اقتصادية، تفوق تقني، وقوة سياسية معززةٌ بقوةٍ عسكرية، مما يُمكّنها مِن وضع وتنفيذ نِظام للتِجارة الحُرة بين أَعضاء النِظام، ويجسدُ وهذا النِظام مصلحةً مُشتركة بين الدول القوية والتي تبحث عن

أسواق لتصدير مُنتجاتها بخِلاف الدول الصغيرة التي يُشكل الاقتصاد المفتوح خطورةً عليها[٢٧]، فتوفير المزايا الاقتصادية للدول الأخرى، وامتلاك القوة العسكرية، هو ما يجعل مِن المُهيمن محل قبول طوعي نتيجةً للمكاسب وكُرهاً بسبب المغارِم، لامتلاكه القدرة والتفوق العسكري مِما يقود إلى الاستقرار الأمر الذي يضمن أمنه بعدم ظهور دولة تُشكل تهديد لهيمنته[٢٨].

وعلى الرغم من الفرضيات والمفاهيم التي تضمنتها الواقعية الجديدة والتي سعت مِن خِلالها لتفسير واقع السياسة الدولية إلاَّ أن الواقعية الجديدة لم تسلم مِن النقد، ويرى مُنتقدو الواقعية الجديدة أنَّ هذا المنهج لم يعد كافياً لتفسير العلاقات الدولية في الوقت الحالي لعوامل عديدة هي[٢٩]:

١. ظهور فواعل مِن غير الدول لا يُحركها منطق فرض التوازن بقدر ما تُحركها عوامل دينية وثقافية، مثل التنظيمات الإرهابية العابِرة للحدود.
٢. فشل الواقعية الجديدة في التنبؤ بتحول النظام الدولي إلى نظام أحادي القطبية.
٣. ظهور تهديدات غير عسكرية مثل المُشكِلات البيئية، زيادة النمو السُكاني، انتِشار الأَمراض، تفاقم مُشكِلات اللاجئين، وندرة الموارد، كما لم تعد التهديدات الأمنية تأَتي مِن خارج الحدود ففي كثير مِن الأَحيان تكون داخلية وبتهديد أكبر[٣٠].
٤. ظهور أَنماط جديدة مِن التفاعُل الدولي تستند إلى الاعتمادية المُتبادلة بِناءً على المصالح المُشتركة وتشكيل الدول لمؤسسات دولية تنظم هذا التعاون بينها[٣١].
٥. لا ينطبق مفهوم توازن القِوى على الدول الصُغرى ونجد بحسب النظرية أنَّ الدول الصغرى مُجرد أَدوات في أَيدي القِوى الكُبرى مِن دون استِقلالية أو حُرية حركة. مِما يتعارض مع مفهوم العون الذاتي الذي يفرضه النظام الدولي الفوضوي[٣٢].

وهكذا ضمت المدرسة الواقعية داخلها تيارات فكرية متنوعة سعت كُل وحدة مِنها إلى تفسير ظاهِرة الصِراع في العلاقات الدولية انطِلاقاً مِن الفرضيات والمفاهيم التي وضعتها، وحاولت وضع أَنظمة تُساعد على تحقيق الاستِقرار في النِظام الدولي، وعلى الرغم مِن

اختلافها في مُرتكزات التحليل إلاَّ أنَّ الاتجاه السائد لدى مُنظري الفكر الواقعي الجديد هو التأكيد على وجود علاقة جدلية ما بين القوة وأَمن الدول تستوجب مِنها التركيز على طبيعة ميزان القِوى لِما لهُ من تأَثير في تحقيق أَمنها مِن عدمه.

المِحور الثاني

الواقعية الهجومية والدفاعية وجدلية الأمن والقوة

يُشكل الأمن هدف الدول الأساسي، وأنَّ القوة وسيلة تحقيقه، لكن ما المقدار الذي ينبغي على الدولة حيازته من القوة لكي تضمن به أمنها، فضلاً عما هو مِقدار الأمن المتوفر في ظل بيئة النظام الدولي الفوضوية، لِذا انقسمت الواقعية الهيكلية مِن هذا التساؤَل إلى تيارين أُطلق على التيار الأَول مِنهُما الواقعية الدفاعية، والثاني الهجومية. على نحوٍ دفع الباحث للتطرق اليهما وفق التقسيم الآتي:

أولاً: الواقعية الدفاعية Defensive realism:

١. **جدلية الأمن والقوة:** تندرج أفكار كينيث والتز في إطار الواقعية الدفاعية، ويتوجب على الدولة في رأيه عدم زيادة قوتها إلى أقصى حد لأن ذلك سيقود للتحالُف ضِدها وإقصائها[٣٣]، كما أنَّ التحالف مع الأقوى يجعلُها تقع ضحيةً لهيمنته، إذ إنَّ منطق النِظام الدولي هو التحالف ضد الاقوى المُتطلع للهيمنة وإقصائهُ وليس التحالُف معه، لِذا يجد الواقعيون الدفاعيون أنَّ الدول ليس لها مصلحة في الغزو أو التوسع لأنَّ تكاليف السياسات التوسعية تفوق عموماً الفوائد التي قد تجنيها الدولة مِن ورائها، ويقود تعظيم قوةُ الدولة إلى أقصى حد لأمنٍ مأزوم بسبب المُعضلة الأمنية التي تنشأ بينها وبين الدول الأَخرى بسبب الفعل وردود الفعل المُتبادِلة التي تنشأ في مجال بِناء القُدرات الهجومية[٣٤].

ولمعالجة المعضلة الأمنية التي تنشأ قدم أستاذ الشؤون الدولية في جامعة كولومبيا روبرت جيرفيس (١٩٤٠–٢٠٢١)، وأستاذ الحكومات والسياسة في جامِعة ميريلاند في كوليدج بارك جورج كويست (١٩٦٣–٢٠٢٣)، وأستاذ قسم العلوم السياسية في معهد

ماساتشوستس للتكنولوجيا ستيفن ويليام فان إيفرا مفهوم الدفاع الهجومي في إطار الواقعية الدفاعية، والذي يقوم على بناء الأسلحة الدفاعية مثل القدرة النووية الانتقامية، مما يُمكن الدول من الدفاع عن نفسها من دون أي تهديدٍ لأمن الأخرين، وبتشكيل تحالُفات متوازنة؛ يمكن للقوى العظمى أيضاً أن تضمن أمنها؛ مما يُضعَف من تأثيرات الفوضى لذا يكون الأمن أكثر وفرة[٣٥]. كما يتضح في المُخطط رقم (٢).

المُخطط ذو الرقم (٢)

حل المُعضِلة الأمنية بحسب الواقعية الدفاعية

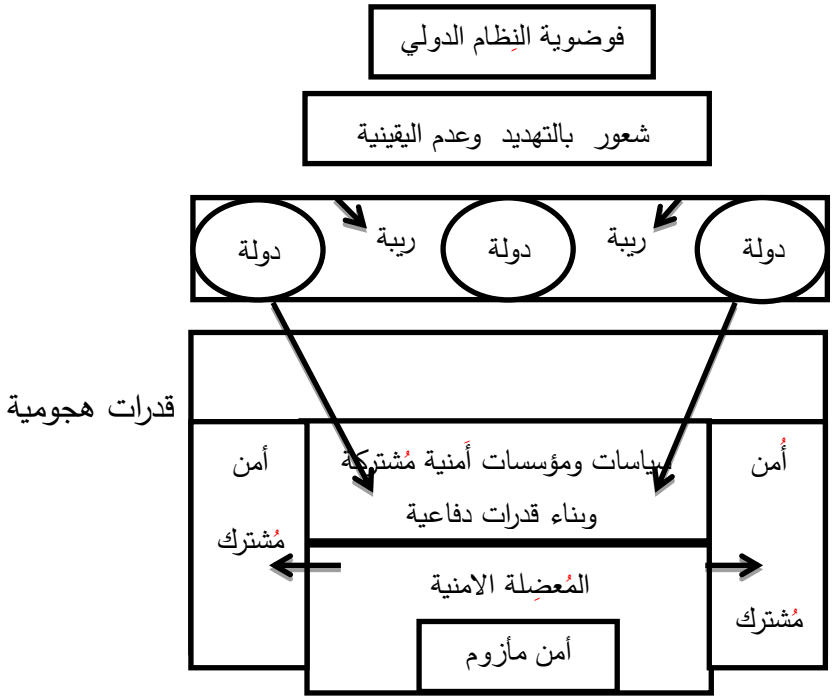

المُخطط مِن إعداد الباحث.

يجد الدفاعيون أنَّ الدول لا تقوم بالتوسع خارجياً إلا عندما تتعرض للتهديد، فهي تتوسع في أوقات انعدام الأمن، ضد الدول ذات النوايا العدوانية، لذا ليس لدى الدول أي حوافز للتوسع في غياب البيئة التهديدية، ويرتبط إدراك هذه التهديدات بالقيادة السياسية، إذ قدم الدفاعيين فكرة تأثير المُتغيرات الداخلية للدولة في توجيه سلوكياتها الخارجية، بخلاف

والتز الذي اقتصر على تأثيرات ضغوط بنية النظام الدولي[٣٦]. ولتجاوز حدوث سوء في إدراك القيادات السياسية مِما قد يقود إلى الحرب قَدمَ الواقعيون الدفاعيون مفهوم الواقعية التعاونية، التي تقوم على بِناء سياسات خارجية وأمنية مُشتركة، تُمكن من تجاوز الصِدام، والانتقال من الفوضوية المُطلقة للنِظام الدولي إلى فوضوية ناضجة بما يساعد على حل مُعضِلة المأزق الأمني، وتوفير الأمن المُشترك[٣٧].

وعلى الرغم مِن ذلك تعرضت الواقعية الدفاعية بشكلٍ عام لجُملة انتقادات مِن أَهمُها[٣٨]:

أ. فشلت في إعطاء تفسير لحالة الدولة التعديلية التي تريد تغيير الوضع القائم.

ب. تعاطفت مع افتراض اللّيبرالية الجديدة بأن الحرب يُمكن تفاديها من خلال المؤسسات الأمنية التي توفر الأمن المُشترك.

ج. أعطت تركيزاً أكبر لمستوى الوحدة في تفسير الفشل الذاتي في السياسة الخارجية.

د. خلطت ما يجب أن تتعلمه الدولة من النظام الدولي مع ما تتعلمه الدولة فعلاً.

٢. **الواقعية الدفاعية وتوازن القِوى:** يعدُ ستيفن والت أستاذ مركز روبرت و رينيه بيلفر للعلوم والشؤون الدولية من أبرز دُعاة الواقعية الدفاعية إذ كان له دور كبير في وضع الأُسس لنظرية توازن التهديد وسلوكيات الدول في اطار التهديد الذي يُخلُ بأمنها، وانتقل بمضمون التوازن من التوازن ضد الأقوى إلى التوازن ضد المُهدِّد، فضلاً عن والت فإنَّ روبرت بَّيب أستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو، وتازا فاركي بّاول أستاذ العلاقات الدولية في قسم العلوم السياسية في جامعة ماكجيل في كندا، جنحا عن الاسلوب الصلب للتوازن الذي تبناه والتز ووالت نحو التوازن بالأسلوب الناعم لكي تضمن به الدول أمنها، مع الابقاء على التهديد بوصفهِ مرجعية للتوازن. وعلى النحو الاتي:

أ. **توازن التهديد:** ويجد ستيفن والت بأنَّه وعلى الرغم من أن التوازن هو الاتجاه المفروض على الدول في النظام الدولي الفوضوي، لكن ليس التوازن ضد الأقوى هو الذي يضمن للدول أمنها[٣٩]، إذ قد تمتلك دولة ما قدرات كبيرة لكنها لا تُشكل تهديداً لأمن الأخرين،

ففضلاً عن القوة الإجمالية من (السكان، والقدرة الصناعية والعسكرية، والتفوق التكنولوجي،...الخ)، التي تُضاعف مستوى التهديد لما تمنحهُ للدولة من قدرة على مُعاقبة الأعداء أو مُكافأة الأصدقاء؛ مما يوفر دافعاً لتحقيق التوازن ضدها، يوجد القرب الجغرافي، القدرات الهجومية، والنيات العدوانية، التي تدفع نحو التوازن ضد الدولة التي تمتلك هذه العوامل[٤٠]. إذ تعَدُ الدول القريبةُ جُغرافياً أكثر خُطورةً من تلك البعيدة؛ وستتحالف الدول رداً على التهديدات القادِمة مِن القِوى القريبة، لأنَّ القدرة على إبراز القوة تتضاءل مع المسافة، لِذا تُشكل الدول القريبة تهديداً أكبر مِن تلك البعيدة[٤١]، وتُشكل الدول التي تتمتع بقدرات هجومية تهديداً أكبر مِن تلكَ التي تكون قدراتها دفاعية، ويزداد التهديد عندما تتحد القدرات الهجومية مع القرب الجُغرافي، ويتضاعف التهديد إذا كانت الدولة ذات نوايا عدوانية، وإذا كان سلوك التوازن هو القاعدة، فإن الزيادة في أية من هذه العوامل تشجع الدول الأخرى على التحالف ضد القوة الأكثر تهديداً، وإقامة علاقات تحالُف عندما توجد دولة أو ائتلاف تجتمع فيه هذه العوامل الأربعة[٤٢]. ويجمع والت بين هذه العوامل الأربعة لتحويل نظرية توازن القِوى إلى نظرية توازن التهديد، فليس التوزان برأيه ضد الأقوى وإنَّما ضد المُهدِّد.

ومع ذلك فقد تعرضت نظرية توازن التهديد لانتقادات مِن أهمُها ما يأتي[٤٣]:

- صعوبة التمييز الواضح بين القوة والتهديد.
- صعوبة قياس نيات الدول مقارنة بقدراتها.

ب. **التوازن الناعم:** مع عجز الواقعية الجديدة عن التنبؤ بنهاية نِظام الثُنائية القطبية وتفكُك الاتحاد السوفيتي في٢٦ كانون الثاني/ديسمبر ١٩٩١ وعدم ظهور قطب موازن للهيمنة الأُحادية للولايات المُتحدة الأَمريكية، قَدما روبرت بَيب، وتازا فاركي بّاول فِكرة التوازن الناعم في مواجهة الهيمنة الأَمريكية بدلاً مِن التوازن الصلب، يجد بَيب بأنه في ظل التفوق الحاسم للولايات المُتحدة الأمريكية، فان أية دولة لن تستطيع النجاح في موازنتها

أَو الدخول في أَحلاف ضدها، ولا يُشكل توازن القِوى الناعِم لديه استِجابة لرجحان القوة، وإنما لتصورات الخوف فهو يستجيب لِما أسماهُ والت توازن التهديد(٤٤).

يرى بّاول إمكانية لجوء قِوى الصف الثاني بشكلٍ مُتزايد إلى استراتيجيات التوازن الناعم لمواجهة القوة العسكرية المُتنامية والميول الأُحادية للقطب المُهمين مِن دون الإضرار بعلاقاتها الاقتصادية معه(٤٥)، وعلى الرغم من أنَّ التوازن الناعم يعتمد على أَدوات غير عسكرية، فإنه يهدف بحسب بَيّب إلى إحداث تأَثير حقيقي بصورة غير مُباشِرة على الآفاق العسكرية للدولة المُهيمنة، فيمكن بالمناورات الدبلوماسية عرقلة السياسات التي تحاول الدولة العظمى تمريرها داخل المؤسسات الدولية، ولاسيما تلك التي تتعلقُ بشن الحرب؛ مِما يؤَدي إلى تقليص عنصر المُفاجأة، ويمنح الطرف المُستهدف وقتاً للاستعداد، وتُعزز هذه الدبلوماسية في الدول الديموقراطية المُعارِضة الداخلية لِمُغامرات الدولة المُهيمنة خارجياً(٤٦).

ويتضمن التوازن الناعم تقويض قُدرة الدولة المُهيمنة على استخدام القوة العسكرية بتقييدها أو حِرمانها مِن حقوق إقامة أَو استخدام القواعد العسكرية وتقديم المُساعدة لخصومها ومُنافسيها، مِما يزيد من المشاكل اللوجستية وإجبارها على القتال بالقوة الجوية أو البحرية وحدها، فهي قيود تُقلل بشكلٍ فعال من قدرات مسك الأرض بالقوة البرية(٤٧)، ويتضمن أيضاً المُشاركة في تحالُفات موازِنة، أو الانضمام إلى تحالُفات بديلة، والحرمان الإقليمي باستِبعاد القطب الأُحادي مِن المُنظمات السياسية والاقتصادية المُتعدِدة الأطراف؛ للحد مِن قدرة القطب الأُحادي على فرض أَولوياتهُ على الآخرين، بالعمل المُنسق ومحاولات زيادة القوة، وتعتمدُ القوة المُهيمنة على قُدراتها الاقتصادية الكبيرة التي ترتكز على مُعدلات تجارتها العالية، وتُعاني مُعدلات تجارتها ونموها مع مرور الوقت باستِبعاد الدولة المُهيمنة مِن التكتُلات التجارية الإقليمية(٤٨).

ويُشكل التوازن الاقتصادي المُسبق أرضية تتوسط بين التوازن الناعم والتوازن الصلب، فيجب على دول التوازن الناعم تجنب مخاطر الانخراط في حشد سابق لأوانه للأسلحة

يستهدف المُهيمن إذ يتم التركيز أولاً على سد الفجوة الاقتصادية والتكنولوجية بين المُهيمن ودول الصف الثاني، ويتضمن التوازن الناعم أيضاً استِخدام التحالُفات الرسمية وغير الرسمية، وتوظيف القدرةُ التصويتية وحق النقض في المُنظمات الدولية، وتمكين دبلوماسية المؤسسات الدولية والقانون الدولي لأجل تقييد الشرعية ونزعها عن تصرُفات المُهيمن[٤٩]. ويُشكل التعاون جانباً مُهماً مِن التوازن الناعم في عصر الهيمنة الأمريكية، فإنَّ التوازن الناعم هو التنسيق الجماعي الواعي للعمل الدبلوماسي للحصول على نتائج تتعارض مع تفضيلات الولايات المتحدة، وهي نتائج لا يمكن الحصول عليها إذا لم يقوم الموازنون بالدعم المُتبادل.

وتعرض التوان الناعم لانتقادات عديدة مِن أَهمُها ما يأَتي[٥٠]:

- لا يوجد أساس بأن قوة الولاياتُ المُتحدة الأمريكية، والتهديد الأمني الذي يُفترض أن يكون مُتأصِلاً فيها دفع بالقِوى الكُبرى لاتخاذ إجراءات تقييدية ضدها.
- لا يُشكل التوازن الناعم حجة مقُنعة لضبط النفس مِن قِبل الولاياتُ المُتحدة الأمريكية، إلا إذا اقتنع صناع القرار الأمريكي بأن ضبط سلوكياتها الدولية، يَصبُ في مصلحة الولايات المتحدة.
- التوازن الناعم هو تفاعل دبلوماسي بين الدول وهو أمر طبيعي مُتكرر الحدوث في السياسة الدولية[٥١].

ثانياً: الواقعية الهجومية Offensive realism:

١. **جدلية الأمن والقوة:** يؤكد أستاذ العلوم السياسية في جامِعة شيكاغو جون ميرشايمر الذي يُعدُ أبرز رواد هذا التوجه بأنَّه على الدول أن تسعى للحصول على أَكبر قدر مِن القوة بل وحتى الهيمنة إن سمحت لها الظروف بذلك لأن ذلك هو ما يضمن أمنها وبقائها[٥٢]، حيثُ يوجد صِراع لا حدود له على القوة في النِظام الدولي، لغياب الأمن بسبب فوضوية بنية النظام التي لا تمنع العدوان، لِذا فعندما تمتلك الدول جميعاً أَسلحة هجومية تيح لها

القدرة على إلحاق الأذى ببعضها مع البعض الآخر، فإنَّ كُل واحدة منها تكون مُضطرة إلى تجميع أكبر قدر ممكن من القوة لتكون آمنة قدر الإمكان [٥٣].

فكُلما زادت قوة الدولة بزيادة قُدراتها كُلما قل احتمال استِهدافها فالقوي يستطيع منع الضعيف من تحديه، ولِانَّ النظام الدولي يخلق حوافز قوية للحصول على أَكبر قدر مِن القوة، فالهيمنة في النِظام تكون هي الهدف النهائي لِكُل دولة، إذاً فلا وجود لقوى الوضع الراهن، إلاَّ إذا كانت قوة مهيمنة على النظام، فأفضل طريقة تضمن بِها الدولة بقاءها هي أنَّ تكون الدولة الأَقوى في النِظام الدولي[٥٤]، وتعمل الدولة بالتوازي مع سعيها لزيادة قوتها إلى إضعاف المُنافسين والخصوم، ولا تتمسك الدول بتوازن القِوى إلاَّ إذا كان يميلُ لصالحها ويعتمد هذا الأخير على القُدرات العسكرية، والقوة الكامِنة مِن قُدرات اقتصادية وتكنولوجية، وحجم السُكان، التي تؤثر في بِناء القوة العسكرية[٥٥].

وتعتمد الدولة على القوة الكامِنة عند التنافس مع الدول، إذ ليست الحرب بالطريقة الوحيدة التي يُمكن فيها للدول الوصول إلى القوة، فيمكنها القيام بذلك بزيادة حجم سُكانها ونصيبها مِن الثروة العالمية[٥٦]، وتتبع الدول سياسات توسعية إذا كانت المكاسب تفوق تكاليفها بسبب العقلانية لتحسين موقع قوتها النسبي مِن خِلال حشد الأسلحة، الدبلوماسية الأُحادية، السياسات الاقتصادية الخارجية، والتوسع الاقليمي العسكري والاقتصادي[٥٧]، لِذا فالقدرات وليست النيات هي ما يهُم لأن الدول لا تستطيع التأكد من نوايا الدول الأخرى، ومِن الصعب للغاية معرفة النيات، حتى لو كانت معروفة، فلا يوجد ما يضمن بقائها ثابتة؛ لِذا ينبغي للقادة الانتباه إلى قُدرات الدول بدل نياتهم[٥٨].

لأنَّ الدول لا تستطيع التأَكُد مِن نوايا الدول الأُخرى فيما إذا صَمَمت على استِخدام القوة لتغيير ميزان القِوى، أَو إذا ما كانت راضية بِه بحيثُ لا تكون لديها مصلحة في استِخدام القوة لتغييره، فلا يمكن خفض الميزانيات العسكرية إذا يتوجب على القادة أنَّ يكونوا

مستعدين دائماً لدولة توسعية من شأنها أن تتحدى النِظام العالمي إذ ينطوي التعاون في المجال الأمني مخاطر عدم الامتِثال والغش مِن قِبل الدول الأُخرى، ولاسيما في مجالات السياسات الأمنية[٥٩]. كما يتضح في المُخطط رقم (٣).

فالدول تعمل على تعظيم قوتها النسبية، والحصول على أَكبر قدر مُمكِن منها قياساً بالمُنافسين المُحتملين، فافضل وسيلة للدفاع هي الهجوم، فكُلما زاد اهتمام الدولة بالمكاسب النسبية، كُلما زاد اعتِبار المكاسب التي تُحققها دولة أَخرى بِمثابة خسارة لها، وكُلما كان التعاون أَكثر صعوبة، لانَّ الدول لا تُحركها الرغبة في تحقيق الرخاء على الرغم مِن أنَّ الحسابات الاقتصادية ليست مُهملة بالنسبة لها، فالدول تعمل في بيئة سياسية دولية وبيئة اقتصادية دولية، وتهيمن الأولى على الثانية وعندما يدخل النظامان في صِراع فإن البقاء هو الهدف الأسمى الذي يمكن أن تسعى إليه أيةُ دولة[٦٠].

المُخطط ذو الرقم (٣)

جدلية الأمن والقوة لدى الواقعية الهجومية

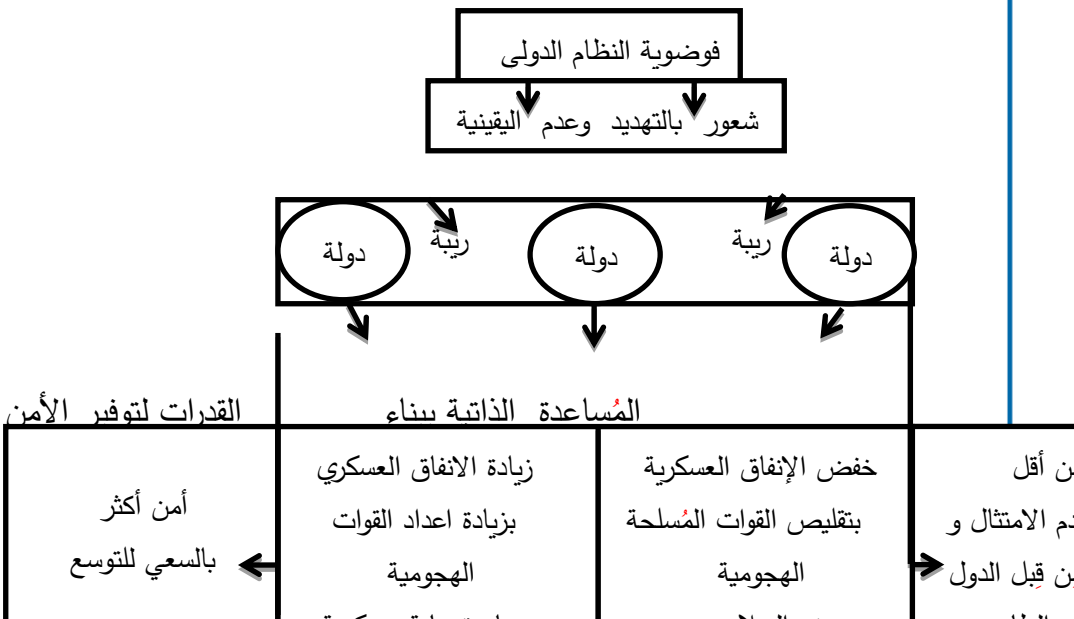

المُخطط من تصميم الباحث

لِذا فإن المؤسسات الدولية غير قادرة على تخفيف آثار الفوضى المُقيدة للتعاون بين الدول فالواقعية الهجومية تقدم تحليلاً متشائما لآفاق التعاون الدولي وقدرات المؤسسات الدولية على تحقيقه، ومُشكلة التعاون في المقام الأول، أنَّ الدول لن تتعاون إلا عندما تتوقع أن المكاسب التي ستحصل عليها ستكون أكبر من أو على الأقل مساوية لمكاسب الأطراف جميعاً وهو أمر يصعُب تحقيقه(٦١).

ولا تتلاشى الرغبة بالمزيد من القوة إلا إذا حقَّقت الدولة الهدف النهائي الذي يتمثل في الهيمنة وبما أنه من غير المرجح أن تتمكن أي دولة من تحقيق الهيمنة العالمية، لِذا فإن العالم محكوم عليه بالمنافسة الدائمة بين القِوى العظمى، وطالما أن المكاسب النسبية تمثل محور اهتمام القِوى العظمى؛ فان جل تركيزها ينصب على توازن القِوى، وتتحالف الدول دوماً مع الأقوى أو الأكثر تهديداً بدلاً من تشكيل التحالفات لموازنته، ومن ثم فان الأمن والسلام لا يمكن تحقيقه إلا بتعظيم الدولة لِقوتها(٦٢).

لكن مع ذلك يؤكد ميرشايمر بأنه على الرغم من وجود عوائق للتعاون فإن القِوى العظمى قد تتعاون في عالم واقعي فغالباً ما يدفع منطق توازن القِوى الدول العظمى لتشكيل التحالُفات والتعاون ضد الأعداء لِذا تعاونت الولاياتُ المُتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي بشكلٍ كبير خِلال الحرب العالمية الثانية، لكن لم يمنع هذا التعاون مِن اندلاع الحرب الباردة بعد هزيمة ألمانيا واليابان(٦٣).

٢. **الواقعية الهجومية وتوازن القِوى:** يجد ميرشايمر أنَّ تحقيق الدولة لأكبر قدر مُمكِن من الأمن لا يتحقق إلاَّ إذا أَصبحت مُهيمنة في النِظام الدولي، أو على الأقل في إقليمها الجغرافي، وفي هذه الحالة فان على القوة العظمى العمل على ردع خصومها المُحتملين، وفي حالة إخفاقها في تحقيق ذلك، فان الخصوم سوف تتقوى على حسابها، وتصبح مصدر تهديد لأمنها القومي(٦٤).

وتعد الهيمنة الاقليمية بالنسبة للدول الطامحة ركيزة أساسية في مساعيها لتحقيق الارتقاء والنهوض في سلم التراتبية الدولية لأن الهيمنة الاقليمية أحد الأركان الأساسية التي تستند عليها القِوى العظمى، لكن لا تكتفي القِوى العظمى الموجودة على الساحة الدولية بالهيمنة الاقليمية في مناطِقها، وإنما تسعى لمنع منافسيها الطامحين من تحقيق هيمنة مُطلقة في أقاليمهم(٦٥).

لذلك طرح ميرشايمر فكرة التوازن خارج المجال، إذ يجدُ أنه يتوجب على القِوى المهيمنة أن تضمن وجود قوتين عظمتين على الأقل في الأقاليم الأُخرى، فبِقرب بعضها من البعض الآخر سَينصب اهتمامهما على بِعضهما بدلاً من التركيز عليها، وإذا كانت القِوى المحلية غير قادرة على القيام بهذه المهمة، فإن عليها أن تتخذ التدابير المُناسبة للتعامل مع الدولة المُهدِّدة، إذ لازالت القِوى المهيمنة المتنافسة التي يفصلها المحيطات قادرة على تهديد بعضها للبعض الآخر بالمساعدة في الإخلال بِتوازناتها الاقليمية(٦٦).

أكد كريستوفر لين رئيس قسم الاستخبارات والأمن القومي في كلية جورج بوش للإدارة الحكومية والخدمة العامة في جامعة تكساس، أنَّ التوازن خارج المجال يسعى للتقليل من خطر تورط الولاياتُ المُتحدة الأمريكية في حروب مستقبلية بين القِوى العظمى (ربما النووية)، بانسحابها، وبقائها بِوصّفِها قوة موازنة خارجية(٦٧)، ولمنع هيمنة الخصوم على المناطق الاقليمية المهمة في العالم سوف يتم الاعتماد على الحُلفاء المحليين لاحتواء القِوى الاقليمية التوسعية(٦٨)، فبمجرد الانسحاب والتخلي عن طموحات إدامة الهيمنة الأمريكية والسعي لامتلاك القدرة على تغيير الموازين الاقليمية سيكون لدى الولاياتُ المُتحدة الأمريكية كثير من خيارات التأثير بدلاً من التعرض للهجوم من الجميع(٦٩).

ووضع كريستوفر لين جُملة من الأُسس لهذا النوع من التوازن تتمثل بما يأتي(٧٠):

أ. إمتناع الولاياتُ المُتحدة الأمريكية عن تصدير الديموقراطية، أو المشاركة بشكل مباشر في عمليات فرض السلام، إنقاذ الدول الفاشلة، واستخدام القوة العسكرية لغرض التدخل الإنساني.

ب. اعتماد الإستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية على مبدأ التدخلات المحدودة.

ج. الارتكاز في هذهِ الاستراتيجية على الردع النووي، الدفاع الصاروخي الباليستي، القوة الجوية، والقوة البحرية الساحقة، والأسلحة المواجهة الدقيقة من البحر، واستخدم القوة البحرية بِوصّفِها وسيلة ضد المصالح الاقتصادية للآخرين لتحقيق أهدافها السياسية.

يجب على الولاياتُ المُتحدة الأمريكية في نَظره أن تلجأ إلى القِوى الإقليمية بِوصّفِها خط الدفاع الأول مما يسمح لها بالحفاظ على توازن القِوى، وتمرير المسؤولية إلى القِوى الإقليمية حيث إذ أنَّ لديها مصلحة أكبر بكثير في منع أي دولة من الهيمنة عليهم، ولكن إذا لم تتمكن هذه القِوى بمفردها من احتواء قوة مهيمنة محتملة فيجب على الولاياتُ المُتحدة الأمريكية أن تُساعد في إنجاز المهمة، ونشر ما يكفي من القوة النارية في المنطقة لتحويل التوازن لصالحها وإرسال القوات في بعض الحالات قبل اندلاع الحرب[٧١].

وبالرغم من هذه الطروحات تعرضت الواقعية الهجومية لجملة الانتقادات من أهمُها[٧٢]:

- تفرُضُ الاعتمادية الاقتصادية المتبادلة في زمن العولمة، على الدول المشاركةُ في الاقتصاد العالمي، إذ لا تمتلك أغب الدول جميع الموارد الأولية لِصناعَتِها، مِما يفرض عليها التعاون الاقتصادي، وينطبق هذا الأَمر على الولاياتُ المُتحدة الأمريكية لِذا فان محاربة القِوى كُلها سوفَ يُهددُ اقتصاد الولاياتُ المُتحدة الأمريكية أيضاً.
- عدم اليقينية لا تدفع الدول للحرب بافتراض السيناريو الاسوأ، فطالما أن سلوك الدولة يتم على أساس العقلانية فإنها لن تبدأ الحرب وفقاً لمنطق الموازنة بين المكاسب والمغارم، إلا اذا كان يوجد تهديد مادي وليس تهديد يُبني على أساس تفوق القدرات[٧٣].
- إنَّ أولوية المكاسب النسبية على المكاسب المطلقة ليست بحتمي فهي تعتمد على أطراف التعاون، والقضايا التي يشملها التعاون[٧٤].

- التأكيد على الأمن والخوف من الخيانة، وإغفالها للتاريخ والقيم المُشتركة والهويات والمصالح، التي تؤثر على سلوكيات الدول وتدفعها للتعاون[٧٥].
- إن الفوضى الحاكمة للبيئة الدولية في وقتنا الراهن هي فوضى تنافسية وليست بصِراعية كما يؤكد ميرشايمر، كما أن الدول هي التي تحدد طبيعتها وهي ليست أمر مفروغ منه مُستقل عن إرادة الدول[٧٦].

الخاتمة

بناءً على ما تقدم يبدو ان النظرية الواقعية تؤكد على وجود علاقة جدلية بين الأمن والقوة، إذ ذهبت الواقعية الدفاعية إلى التأكيد على وجود علاقة عكسية بين الأمن والقوة فكُلما سعت الدولة لتعظيم قوتها، كلما تسببت بتراجع أمنها في الوقت نفسه، لأن النظام الدولي يميلُ إلى إقصاء القِوى التي تخل بتوازنات القِوى، أو تلك التي تُشكل تهديداً لبقية الدول، طالما أنَّ الأمن متوفر، وعلى العكس ذهبت الواقعية الهجومية إلى وجود علاقة طردية بين الأمن والقوة، فكُلما سعت الدولة لزيادة قوتها كُلما قاد بها ذلك إلى زيادة مستوى أمنها في ضل البيئة الفوضوية التي تفتقر للضمانات التي تضمن أَمن للدول وتمنع العدوان عليها.

كما أَنَّ النظرية الواقعية الجديدة وعلى الرغم من أهميتها في دِراسة التفاعُلات الدولية إلاّ انهما أغفلت تأَثيرات كثير مِن المُتغيرات التي أَصبحت تؤَثر في السياسة الدولية ومِنها التنظيمات العابرة للحدود التي اصبحت تؤثر في التفاعُلات الدولية، فضلاً عن أنَّ النظرية ركزت على التهديدات القادِمة من الخارج واغفالها التهديدات الداخلية التي اصبحت تعصف بدول كثيرة وتُهدد وجود الدولة كوحدة قائمة مُتكامِلة تواجه العالم الخارجي كما تفترض الواقعية الجديدة، فضلاً عن أن تركيزها على الجانب العسكري للأَمن يعتبر إجتزاء للمنظومة الأمنية للدول التي أصبحت ذات أبعاد عديدة سياسية، عسكرية، اقتصادية، بيئية، ومُجتمعية، كذلك إهمالها لتأَثيرات القوة الناعِمة وأَهميتها كأداة مِن أَدوات التأثير التي توظفها الدول في سياساتها الدولية.

الهوامش والمصادر

[١]() أحمد محمد أبو زيد، "كينيث والتز: خمسون عاماً من العلاقات الدولية (١٩٥٩-٢٠٠٩) دراسة استكشافية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد٢٧، (بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية، صيف٢٠١٠)، ص-ص١٠٥-١٠٦.

(2) John Baylis and Steve Smith (Editors), the Globalization of world politics, Eighth edition, (Oxford: Oxford university press, 2020), p.140.

(3) Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics, First Edition, (Massachusetts: Addison Wesley Company, 1979), p96.

[٤]() عبد الرحيم حمد العرقان و خالد فوزي المحاسنة، "النظرية الواقعية في العلاقات الدولية وأثرها في السياسة الخارجية الامريكية"، مجلة اتجاهات سياسية، العدد٢٠، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، أيلول/سبتمبر٢٠٢٢)، ص٢٠.

[٥]() خالد معمري جندلي، "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دِراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد١١ سبتمبر"، (رِسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامِعة باتنة، كُلية الحقوق،٢٠٠٨)، ص٨٨.

[٦]() علي الجرباوي و لورد حبش، "النظرية الواقعية في مواجهة أُحادية القطبية الدولية"، مجلة سياسات عربية،، العدد٥٩، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودِراسة السياسات، أيار/ مايو٢٠١٩)، ص٣٢.

(٧) محمد الطاهر عديلة، "أسس النظرية العلمية الواقعية للعلاقات الدولية: من الطبيعة البشرية إلى الفوضى الدولية"، مجلة الدِراسات القانونية، المجلد٦، العدد٢، (المسيلة، الجزائر: جامِعة المسيلة، مخبر الدراسات والبحوث في القانون والاسرة والتنمية الادارية، حُزيران/يونيو٢٠٢٠)، ص١٨٠.

([8]) Colin Elman, "Realism" in: Martin Griffiths et al (Editors), International Relations Theory for the Twenty-First Century: An introduction, First edition, (New York: Routledge, 2007), p.13.

(9) Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics, op.cit, p.91.

([١٠]) منعم خميس مخلف، "الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية الافتراضات والتصنيفات والأسس رؤية تحليلية"، مجلة دراسات دولية،العدد٥٩،(بغداد:جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية،كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)، ص٢٢٤.

([١١]) عبد الناصر الدين جندلي، "انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردِة على الاتجاهات النظرية الكُبرى في العلاقات الدولية"،(أُطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كُلية العلوم السياسية والإعلام،٢٠٠٥)، ص١٣١.

(12) Kai He, "Undermining Adversaries: Unipolarity, Threat Perception, and Negative Balancing Strategies after the Cold War ", The Journal of Security Studies, Vol.21, No.2, (New York: Routledge, May 2012), p.159.

([١٣]) عادل عنتر علي زعلوك، "مداخل دراسة وتحليل بنية النسق الدولي"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المُجلد٣، العدد٦، (الاسكندرية: جامِعة الاسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، تموز/ يوليو٢٠١٨)، ص٢٠٣.

([١٤]) تيموثي دان، "الواقعية"، في: جون بيليس و ستيفن سميث (مُحرران)، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط١، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، ص٢٤٦.

([١٥]) احمد نوري النعيمي، "البنيوية العصرية في العلاقات الدولية"، مجلة العلوم السياسية، العدد٤٦، (بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، حزيران/يونيو٢٠١٣)، ص-ص٤٧-٤٨.

([16]) Kenneth N. Waltz, "Structural Realism after the Cold War", International Security journal, Vol.25, No.1, (Massachusetts: The MIT Press, Summer 2000), p.6.

(١٧) روبرت غيلبن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة: عمر سعيد الايوبي، (بيروت: دار الكِتاب العربي، ٢٠٠٩)، ص١١٧.

(١٨) أحمد محمد وهبان، "النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر دراسة تقويمية"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد١، العدد٢، (الاسكندرية: جامعة الإسكندرية كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، تموز/يوليو٢٠١٦)، ص٢٩.

(١٩) روبرت غيلبن، مصدر سبق ذكرهُ، ص–ص–٤٦–٤٧.

(٢٠) المصد نفسهُ، ص٥٧.

(٢١) محمد الطاهر عديلة، "تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس"، (أُطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٤–٢٠١٥)، ص٢٣٣.

(22) Martin Griffiths, Fifty Key Thinkers in International Relations, First edition, (New York: Routledge, 2000), p.13.

(٢٣) روبرت غيلبن، مصدر سبق ذكرهُ، ص–ص٢٨–٢٩.

(٢٤) المصدر نفسهُ، ص–ص٢٨–٢٩.

(٢٥) نقلاً عن: محمد الطاهر عديلة، "تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية..، مصدر سبق ذكرهُ، ص٢٣٣.

(٢٦) تامر ابراهيم كامل عبده هاشم، الصراع بين الولايات المُتحدة والصين وروسيا: دِراسة حالة آسيا الوسطى وبحر قزوين، (لقاهِرة : دار المكتب العربي للمعارف للنشر والتوزيع، ٢٠١٣)، ص–ص٢٥–٢٦.

(27) Martin Griffiths et al, International Relations: The Key Concepts, Second edition, (New York: Rutledge, 2008), pp.139-140.

[٢٨]() عميري عبد الوهاب، "وهم الاستقرار بالهيمنة في ظل تغير القوة والتنافس الدولي"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد١،العدد٦، (الأغواط: جامعة عمار ثليجي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، آذار/مارس٢٠٢٢)، ص١٨٨٢.

[٢٩]() أحمد علي سالم، "القوة و الثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة، المجلة العربية للعلوم السياسية،، العدد٢٠، (بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية، خريف٢٠٠٨)، ص١٣٢.

[٣٠]() أحمد محمد أبو زيد، " نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد٣٦، (بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية، خريف٢٠١٢)، ص٥١.

[٣١]() النظرية الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية، الموسوعة السياسة، بحث مُتاح على الرابط الاتي: (https://political-encyclopedia.org)، تم نشره بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٠٩، تاريخ الوصول للموقع٢٠٢٣/١٠/٩.

[٣٢]() أحمد محمد أبو زيد، "كيف تتحرك الدول الصغرى : نحو نظرية عامة"، مجلة العلوم السياسية، العدد٤٤، (بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، تشرين الاول/اكتوبر٢٠١٢)، ص٤٤.

[٣٣]() جون ميرشايمر، "الواقعية البنيوية"، في: تيم دان واخرون (محرر)، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، ترجمة: ديما الخضرا، ط١، (الدوحة: لمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦)، ص٢١٤.

(34) Tim Dunne And Brian C. Schmidt, "Realism", in: John Baylis and Steve Smith (Editors), the Globalization of world politics, Eighth edition, op.cit., p.140.

(35) Stephen M. Walt, "International Relations:One World, Many Theories",op.cit, pp.31-32.

([36]) Fareed Zakaria, From wealth to power : the unusual origins of America's world role, Sixth edition, (New Jersey: Princeton University Press, 1999), pp.9-10.

([37]) آمال محمد عبد الرحمن عوض، "النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية في العلاقات الدولية دراسة مقارنة"، (رسالة ماجستير غير منشورة ، غزة: جامعة الازهر ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، ٢٠١٦)، ص٤٦.

([38]) عماد جاسم محمد، "المدرستين الواقعية والليبرالية دراسة في جدلية: حتمية– احتمالية التغيير الدولي"، مجلة اتجاهات سياسية، المجلد٣، العدد١٠، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، آذار/مارس٢٠٢٠)، ص٤١.

(39) Eric J. Labs, "Do Weak States Bandwagon?", The Journal of Security Studies, Vol.1, No.3, (New York: Rutledge, 1992), p.386.

([40]) عماد جاسم محمد، "توازن التهديد: مقاربة يابانية لمواجهة التهديد الصيني"، مجلة قضايا أسيوية، المجلد٤، العدد١٦، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، نيسان/أبريل٢٠٢٣)، ص١٩.

([41]) Stephen M. Walt, "Alliance Formation and the Balance of World Power", International Security journal, Vol.9, No.4 (Massachusetts: The MIT Press, Spring 1985), p. 10.

([42]) Stephen M. Walt, "Testing Theories of Alliance Formation: The Case of Southwest Asia", International Organization journal, Vol.42, No.2, (Cambridge: Cambridge University Press, Spring 1988), p.281.

([43]) Christopher Layne, "The Unipolar Illusion Revisited: The Coming End of the United States' Unipolar Moment", International Security journal, Vol.31, No.2, (Massachusetts: The MIT Press, Winter 2006), p.21.

([44]) Max Paul Friedman And Tom Long, "Soft Balancing in the Americas: Latin American Opposition to U.S. Intervention, 1898–1936", International Security journal, Vol.40, No.1, (Massachusetts: The MIT Press, Summer, 2015), p.126.

([45]) T. V. Paul, "Soft Balancing in the Age of U.S. Primacy", International Security journal, Vol.30, No.1, (Massachusetts: The MIT Press, Summer, 2005), p.70.
([46]) Robert A. Pape, "Soft Balancing against the United States", International Security journal, Vol.30, No.1, (Massachusetts: The MIT Press, Summer 2005), p.36.
([47]) Keir A. Lieber And Gerard Alexander, "Waiting for Balancing: Why the World Is Not Pushing Back", International Security journal, Vol.30, No.1, (Massachusetts: The MIT Press, Summer 2005), pp.125-127.
([48]) Robert A. Pape, op.cit., p.37.
([49]) Christopher Layne, The Unipolar Illusion Revisited: The Coming End of the United States' Unipolar Moment" op.cit., p.8.
([50]) Stephen G. Brooks And William C. Wohlforth, "Hard Times for Soft Balancing", International Security journal, Vol.30, No.1, (Massachusetts: The MIT Press, Summer 2005), p.75.

(51) Kai He And Huiyun Feng, "If Not Soft Balancing, Then What? Reconsidering Soft Balancing and U.S. Policy Toward China", The Journal of Security Studies, Vol.17, No.32, (New York: Routledge, 2008), p.369.

([٥٢]) جون ميرشايمر، "الواقعية البنيوية"، مصدر سبق ذكرُ، ص–ص٢١٤–٢١٥.

([53]) Glenn H. Snyder, "Mearsheimer's World-Offensive Realism and the Struggle for Security: A Review Essay", International Security journal, Vol.27, No.1, (Massachusetts: The MIT Press, summer 2002), p.151.
([54]) Liberal talk, realist thinking, The University of Chicago Magazine, Article Available at web site: (https://magazine.uchicago.edu), Postdate 2/2/2002, visit date 25/10/2023.

([55]) John J. Mearsheimer, "Structural Realism", in: Tim Dunne et al (Editors), international Relations Theories Discipline and Diversity, Third edition, (Oxford: Oxford university press, 2013), p.78.
(56) John J. Mearsheimer, The tragedy of Great Power politics, First Edition, (New York: W. W. Nanon & Company, 2001), p3.

([57]) Jeffrey W. Taliaferro, "Security Seeking under Anarchy: Defensive Realism Revisited", International Security journal, Vol.25, No.3, (Massachusetts: The MIT Press, Winter, 2000-2001), pp.128-129.
([58]) Yuan-Kang Wang, "Offensive Realism and the Rise of China", Issues & Studies, Vol. 40, No. 1, (Taipei: institute of International Relations, March 2004), p.180.

([59]) Steven L . Lamy, "Contemporary mainstream approaches: neo-realism and neo-liberalism", in: John Baylis and Steve Smith (Editors), the Globalization of world politics, Sixth edition, (Oxford: Oxford university press, 2014), pp.130-131.
([60]) John J. Mearsheimer, "Reading 1.2 Why We Will Soon Miss the Cold War", in: Richard K. Betts (Editor), Conflict After the Cold War: Arguments on Causes of War and Peace, Sixth Edition, (New York: Routledge, 2022), p.60.
(61) Chris Brown And Kirsten Ainley, Understanding International Relations, Third Edition, (New York: Palgrave Macmillan, 2005), p47.

([٦٢]) حكيمي توفيق، "الحوار النيوواقعي والنيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي"، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧–٢٠٠٨)، ص–ص٢١–٢٢.

(63) John J. Mearsheimer, The tragedy of Great Power politics, op.cit., pp53–54.

([٦٤]) حكيمي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص٢١.

([65]) John J. Mearsheimer,"Strategies for survival", in: Richard Little and Michael Smith (Editors),Perspectives on World Politics, Third edition, (New York:Routledge,2006), p.70.

([٦٦]) جون ميرشايمر، مأساة سياسة القِوى العظمى، ترجمة: مصطفى محمد قاسم (الرياض: جامعة الملك سعود، ٢٠١٢)، ص–ص٥٢–٥٣.

([67]) Christopher Layne, "From Preponderance to Offshore Balancing: America's Future Grand Strategy", International Security journal, Vol.22, No.1, (Massachusetts: The MIT Press, summer1997), p.87.
([68]) John J. Mearsheimer, A Return to Offshore Balancing, Newsweek, Article Available at web site: (https://www.newsweek.com), postdate 30/9/2008, visit date 25/10/2023.

([69]) Stephen M. Walt, Offshore balancing: An idea whose time has come, foreign policy Article Available at web site: (https://foreignpolicy.com), postdate 2/11/2011, visit date 26/10/2023.

([70]) Christopher Layne, "From Preponderance to Offshore Balancing: America's Future Grand Strategy", in: Michael E. Brown et al (Editors), America's Strategic Choices, Third edition, (Massachusetts: The MIT Press,, 2000), pp.125-126.
([71]) John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, "The Case for Offshore Balancing: A Superior U.S. Grand Strategy", Foreign Affairs, Vol.95, No.4, (New York, Council on Foreign Relations, July/August 2016), pp.73-74.

([٧٢]) علاء هادي الحطاب، اطروحة التقاطع والالتقاء بين الواقعية البنيوية والهجومية الدفاعية، الحوار المتمدن، مقالة متاحة على الرابط الاتي: (https://www.ahewar.org)، نشرت بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٤، تاريخ الوصول للموقع٢٠/١٠/٢٠٢٣.

([73]) Arash Heydarian Pashakhanlou, " Back to the Drawing Board: A Critique of Offensive Realism", International Relations Journal, Vol.27 No.2, (California: Sage Publications, June 2013), p.206.
([٧٤]) مراد بن قيطة، "اشكالية المكاسب النسبية في العلاقات الدولية عند الواقعية الجديدة"، مجلة السياسة العالمية، المجلد٢، العدد٢، (بومرداس: مخبر الدراسات السياسية و الدولية، كانون الاول/ديسمبر٢٠١٨)، ص-ص١٢١-١٢٢.

([75]) Roberto Ramírez and Albert Vidal, Constructivist critique of Mearsheimer's concept of anarchy, Universidad de Navarra, research Available at web site: (https://www.unav.edu), date of visit 28/10/2023.

([76]) Gökhan Murat Üstündağ, "A Critical Analysis Of Mearsheimer's "Offensive Realism": The Rights And Wrongs", ATLAS Journal, Vol.6, No.28, (Ardahan: Ardahan University, November2020), p.1006.